والتذييل ان اشترط ان لايكون لهما محال والا فاعم من وجه
قوله ابنا عمتيه مع التكميل مع اغنيا راجع لهما في ذاك وعدمه في
هذا فتامل **قوله** كلام المعرى للايضاح حيث مثل للتتميم بقوله تعالى
لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون والظاهر انه لايتم المعنى بدون كما
تحبون فان الانفاق مما تحب **حف قوله** وانه لاتخصيص فانه يجرى
في الاعتراض ايضا **حف قوله** وانه لاتخصيص الخ اذ مامراده
من انواع الاطناب المذكورة قبله وبعده يتم اصل المعنى بدونه ايضا
فلا وجه لتخصيص الفضلة بهذا الا التقرير **قوله** وهو ان يكون
الضمير الخ اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء بطعام الطعام وهو
متحقق مع محبتهم واحتياجهم للطعام وبدونها لكنه معها ابلغ **قوله**
فهو طاهر بقية اصل المراد وكانه لم يكن اطعام الطعام لاجل حبه محمودا
يستحق الثناء عليهم لم يمكن ان يجعل زايدا على اصل المراد لتكتفه المبالغة
قوله لتكتفه سوى رفع الابهام ذكر الشارح قدس سره في تفسير قوله
تعالى سواء عليهم انذرتهم الاية اما اشتراط كونه الى الاعتراض للتاكيد
فما لا نسمعه لكن صاحب المغنى جعل من فوايده التقوية والتشديد
والمعتمد من تقرير الكشاف في اخر سورة البقرة انه للتاكيد تامل
حف اقول لولا الاعتراض يكون للتاكيد صح قول الشارح الاتي لكنه
يتمشا على بعض صور التذييل لان الذييل اعتبر فيه ان يكون لتاكيد
قوله والتوابع منها المعطوف **قوله** ان يكون الثاني بيانا الخ تركه ان
يكون الثاني معطوفا فيشامل **قوله** ولهم ما يشتهون عطف الخ
فيه انه يلزم اجتماع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب
واجيب بان لهم ظرف مستقر لا لغو والامتناع فيما يجوز الضمير
فيه معمولين لفعل واحد لان كون احدهما معمولا للمعمول على ان
ذاك اجتماع جايز فيما اذا كان احد المعمولين مجرورا بحرف جر كقوله
تعالى وهزي اليك وقد اجيب بان ذاك اجتماع جايز في المعطوف

اقول

اقول تعليل النحاة ملا يلزم لمنع اجتماع مطلقا حيث قالوا انه تقل في غير
افعال القلوب ان يكون فاعله ومفعوله شيا واحدا فقد اجتمع بين
ضميرين بما يسبق الوهم الى انهما مختلفان فضابا لاكثر فيتم اللبس
فعدلوا الى لفظ النفس ايذانا باتحادهما واما افعال القلوب فانه
كثيرا ما يتم فاعلها ومفعولها شيا واحدا بل هو الاكثر لان علم الانسان
وظنه بامور نفسه اكثر وقوعا من غيرها ما لم يعرض **قوله** بتقدير يفعل
اي اصبح **قوله** ترحمان بفتح الشامع فتح الجيم ايضا او ضمها **حف**
قوله والنسه الخ ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس باكمال الفرق
دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل
من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عدتم العجل وانتم
واضعون العبادة في غير موضعها واعتراض اي وانتم علة تكم
الظلم مطول **قوله** هذا اعتراض على قوله فعلم المرتبعه انيابي
قوله انه هي المخففة الخ وقوله فعلم المرتبعه جملة معترضة بين
العلم ومتعلقه والغا اعتراضية وفيها مانعة من السببية
مطول **قوله** لانه لايكون الخ اي بخلاف الاعتراض لايكون في اخر
الكلام **قوله** لكنه يشكل الخ هذا انما توقف على ان الاعتراض
يكون للتاكيد وقد تقدم انه خرج بما فيه **قوله** لكنه يحتمل الخ
قد يتوهم اشكال ذلك بناء على ان دفع الابهام تاكيد وقد
يتوهم اشكال ذلك اشتراط في الاعتراض ان لايكون لدفع الابهام
وفي الذييل ان يكون للتاكيد ولا اشكال لان التاكيد غير دفع
الابهام لان التاكيد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى
ولا كذلك دفع الابهام على ان التاكيد اعم من دفع الابهام فحمله
مع غيره وكفى هذا في صحة الاعتراض انما يلزم من تاتي دفع الابهام
نفي التاكيد مطلقا **قوله** حتى يظهر ذلك ضاد ما قبل الخ وكان هذا
الفاضل نظر الى ان بيانيتها بحسب المفهوم بناء على ما ذكر وغفل عن ان هذا